مجلة الدراسات القانونية المقارنة
EISSN:2600-6154 المجلد 11/ العـــدد02 (2025)، ص.ص.120-136. ISSN:2478-0022

رؤية شرعية وقانونية في نازلة اختيار جنس الجنين عن طريق التلقيح الاصطناعي الداخلي

A legal and religious perspective on the issue of choosing the sex of a fœtus through intrauterine insemination

وفاء بلفار

OUAFAA BELFAR

أستاذ محاضر قسم "ب"، تخصص قانون الأسرة (قانون الخاص)، كلية الحقوق –جامعة الجزائر1–

Lecturer "B" in Family Law (Private Law), Faculty of Law, University of Algiers 1

Email: w.belfar@univ_alger.dz

نوال قحموص

NAOUEL GAHMOUSSE

بروفيسور، تخصص قانون الأعمال (قانون الخاص)، كلية الحقوق –جامعة الجزائر1–

Professor in Busines Law (Private Law), Faculty of Law, University of Algiers 1

Email: n.gahmousse@univ-alger.dz

تاريخ إرسال المقال:2025/10/27 تاريخ القبول: 2025/11/28 تاريخ النشر:2025/12/25

الملخص:

إن الغاية الأساسية من الزواج، بعد تأسيس أسرة متماسكة وصحية، تكمن في إنجاب الذرية التي تعد نعمة من نعم الله تعالى، فهو يهب من يشاء الذكور ويهب من يشاء الإناث، ويجعل من يشاء عقيماً، هذا الواقع دفع علماء الهندسة الوراثية إلى السعي لإيجاد وسائل تساعد في تحقيق الإنجاب، ومع تطور الزمن توسعت هذه الأبحاث لتشمل تقنيات مخبرية حديثة تتيح تحديد جنس الجنين قبل الولادة تتمثل في التلقيح الاصطناعي الداخلي والخارجي.

وبذلك أصبح اختيار جنس الجنين عبر التلقيح الاصطناعي الداخلي خصوصاً أمراً شائعاً ين الأزواج لأسباب ودوافع مختلفة، مما أثار الحاجة إلى التعمق في دراسة هذا الموضوع وبيان حكمه القانوني والشرعي ضمن سياق هذا البحث فتوصلت لنتائج منها وجود شروط وضوابط يجب أن تخضع لها عملية اختيار جنس الجنين بالتلقيح الاصطناعي الداخلي لتفادي المحظور.

الكلمات المفتاحية:

تحديد جنس الجنين، التلقيح الاصطناعي الداخلي، الهندسة الوراثية، الحكم الشرعي والقانوني.

المؤلف المرسل: وفاء بلفار **Email**:w.belfar@univ_alger.dz

Summary:

The primary purpose of marriage, after establishing a cohesive and healthyfamily, is to produce progeny, which is a blessing from God Almighty. He provides males to whom He wills and females to whom He wills, and He makes whom He wills barren. This reality has prompted genetic engineers to seek ways to assist in reproduction. As time progressed, this research expanded to include modern laboratory techniques that allow the sex of the foetus to be determined before birth, namely intrauterine and extrauterine artificial insemination.

Thus, choosing the sex of the foetus through internal artificial insemination in particular has become common among couples for various reasons and motives, which has raised the need to study this topic in depth and clarify its legal and religious ruling within the context of this research. I have reached conclusions that include the existence of conditions and controls that must be subject to the process of selecting the sex of the foetus through internal artificial insemination to avoid what is prohibited.

Keywords:

Determining the sex of the foetus, internal artificial insemination, genetic engineering, legal and religious ruling

مقدمة:

عملية اختيار جنس الإنسان سواء كان ذكراً أو أنثى بالطرق الطبيعية، ليست وليدة اليوم بل هي ظاهرة يعود تاريخها إلى العصور القديمة، إذ أولت الحضارات القديمة والحديثة اهتماماً كبيراً بهذا الموضوع، وسعت لاستكشافه عبر وسائل متعددة، مع مرور الوقت، ازدادت الأبحاث في هذا المجال بشكل ملحوظ، خاصة من قبل الأطباء وعلماء الهندسة الوراثية الذين كرّسوا جهوداً كبيرة للتطوير والابتكار، ونتيجة لهذه الجهود تم التوصل إلى تقنية التلقيح الاصطناعي التي لم تقتصر فوائدها على معالجة مشاكل العقم فقط، بل ساهمت أيضاً في إمكانية تحديد الجنس البشري بشكل دقيق.

من المؤكد أن رغبة الوالدين في تحديد جنس المولود ليست فكرة حديثة بل تعود جذورها إلى العصور القديمة؛ فقد كان الميل غالبًا لإنجاب الذكور بدلاً من الإناث، مدفوعًا بأسباب اجتماعية أو دينية أو حتى فكرية وشخصية، ورغم تطور المجتمعات، إلا أن هذه الرغبة ما زالت موجودة حتى اليوم، ومع ذلك لم تُترك عملية تحديد جنس الجنين لتكون متاحة بحرية مطلقة للأفراد والعائلات، بل أصبحت تخضع لشروط وضوابط محددة لضمان تنظيمها ومنع إساءة استخدامها، وبالتالي من يرغب في اختيار جنس طفله عبر التلقيح الصناعي، سواء الداخلي أو الخارجي، عليه الالتزام بالشروط والمعايير اللازمة لإتمام هذه العملية بشكل قانوني ومنضبط.

ونظرًا للإقبال الواسع من قبل الأسر والأزواج على مسألة تحديد جنس الجنين، وارتفاع توجههم نحو المراكز المتخصصة في الإخصاب الصناعي والعيادات المختصة لتحقيق رغبتهم في اختيار جنس المولود بواسطة تقنية التلقيح الاصطناعي الداخلي، برزت ضرورة ملحّة لفهم وجهة نظر الشرع والدين في هذه القضية. كما أصبح من المهم الاطلاع على موقف المشرّع الجزائري من خلال ما ينص عليه قانون الأسرة الجزائري، بالإضافة إلى قانون الصحة المعدّل.

أهمية الموضوع:

نظرا لتطور المجتمعات وتوجه الأسر التي تعاني من مشكلة العقم أو من مشاكل أخرى لمسألة اختيار جنس الجنين عن طريق التلقيح الاصطناعي، وعلى مرّ الوقت ظهرت العديد من المحاذير الشرعية، وأثارت قلق الكثيرين بسبب احتمال تسببها في مفاسد متنوّعة، وقد كان موضوعها محلّ اختلاف بين الفقهاء والباحثين، حيث تعددت آراؤهم وتنوعت أدلتهم، واختلفت ترجيحاتهم، ومع الانتشار المتزايد لهذه الممارسات، أصبحت الحاجة ملحّة لتعميق البحث الشرعي والقانوني بشأنها.

أهداف الموضوع:

إن الهدف من دراسة هذه النازلة هو الوصول للحل الشرعي والقانوني لها خصوصا بالنسبة للأزواج الذين لديهم أسباب وحجج قوية للجوء لتقنية اختيار جنس الجنين عن طريق التلقيح الاصطناعي الداخلي، كعدم قدرتهم على الانجاب بطرق طبيعية تزامنا مع إصابة أحدهما أو كلاهما بأمراض وراثية تجعلهما لا يستطيعان انجاب جنس دون الآخر.

ولدراسة هذه النازلة والتعمق في أسبابها وضوابطها وأحكامها الشرعية والقانونية نطرح الإشكالية التالية: **ما هو حكم التشريع الإسلامي والقانون في مسألة اختيار جنس الجنين عن طريق التلقيح الإصطناعي الداخلي؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية قسمنا بحثنا هذا كما يلي:

المبحث الأول: اختيار جنس الجنين

المطلب الأول: تعريف مصطلح اختيار جنس الجنين

المطلب الثاني: دوافع اللجوء لاختيار جنس الجنين

المبحث الثاني: ضوابط وأحكام اختيار جنس الجنين في التلقيح الاصطناعي الداخلي

المطلب الأول: مفهوم التلقيح الاصطناعي الداخلي

المطلب الثاني: الحكم الشرعي والقانوني لاختيار جنس الجنين عن طريق التلقيح الاصطناعي الداخلي

المبحث الأول: اختيار جنس الجنين

إن التطورات العلمية في المجال الطبي قد أثرت بشكل مباشر على الأسر في المجتمعات، خصوصا فيما يتعلق بالإنجاب بالطرق المخبرية ومنها التلقيح الاصطناعي الداخلي، وهذه التطورات دفعت الأسر إلى الرغبة في تحديد جنس الجنين بشتى الوسائل، وقبل أن نتطرق لتلك الوسائل وجب معرفة المقصود باختيار جنس الجنين باعتبارها نازلة لم تكن موجودة في القدم أو حتى ولو كانت موجودة لم تكن تعرف بهذه التوسع والتطور.

واختيار جنس الجنين قد يلجأ له الوالدين لعدة أسباب لا تعد ولا تحصى، قد تكون شخصية نابعة عن إراتهما بجنس معين دون الآخر، وقد تكون طبية أو وراثية، اقتصادية...

وهذا ماسنراه في هذا المبحث من خلال **تعريف مصطلح اختيار جنس الجنين في (المطلب الأول)** و **دوافع اللجوء لاختيار جنس الجنين في (المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: تعريف مصطلح اختيار جنس الجنين

قبل أن نتحدث عن كيفية اختيار جنس الجنين وعن الأسباب التي تدفع الوالدين لفعل ذلك، وجب القاء نظرة مفصلة نوعا ما حول تعريف الجنين لغة واصطلاحا في (**الفرع الأول**)، ثم نأتي للتعريف الشامل لمصطلح اختيار جنس الجنين في (**الفرع الثاني**).

الفرع الأول: تعريف الجنين لغة واصطلاحا

للجنين عدة تعاريف ومعان تختلف من حيث اللغة والاصطلاح عند الفقهاء والعلماء وهذا ما سنتطرق إليه مخلال هذا الفرع.

أولا/تعريف الجنين لغة:

الجنين هو الطفل الذي يكون في طور النشوء داخل رحم أمه، ومعنى جن الولد أي اختفى واستتر داخل الرحم، يُطلق على جمعه كلمات مثل "أجنة" و"أجنن (أبي الفضل جمال الدين ابن منظور، 1414هـ، صفحة 93).

الجنين يشير إلى الكائن المستتر داخل رحم أمه، وهو ما يوضح مفهوم الاختباء، كذلك يُطلق وصف المجنون على الشخص الذي غاب أو استتر عقله، ونفس الأمر ينطبق على الجن بسبب اختفائهم وعدم قدرتنا على رؤيتهم أو إدراكهم بشكل مباشر (مُحَمَّد بن يعقوب الفيروز ابادي، دون سنة، صفحة 1532)

ثانيا/ تعريف الجنين إصطلاحا:

1-تعريف الجنين فقها

سنتطرق لتعريف الجنين عند فقهاء المذاهب الأربعة فيما يلي:

لا يُطلق على الجنين هذا المصطلح إلا إذا ظهرت عليه بعض العلامات الدالة على كونه جنينًا، مثل الأظافر أو الشعر، وإلا فإنه يُطلق عليه اسم مضغة، حيث يشترط ظهور شيء من ملامح خلقه (علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، سنة 1986، الصفحات 324-325)

يرى المالكية أن الجنين يُعد موجودًا ويُؤخذ به بمجرد تكوّن العلقة أو ما يليها، حتى وإن لم تتضح أي من علامات خلقه بشكل بارز.

ومن المعروف في مذهبهم أن أدنى ما يُعتبر فيه الجنين أنه علقة، أي دم متجلط، بحيث إذا صُبّ عليه ماء ساخن فإنه لا يذوب، أما إذا ذاب فذلك يعني أنه ليس فيه ما يدل على الخلق (شمس الدين الشيخ مُحَمَّد عرفة الدسوقي، بدون سنة، صفحة 268)

يُعتبر الجنين في بداية تطوره المبكر عندما ينتقل من مرحلة المضغة والعلقة، حيث تبدأ ملامح تكوين الإنسان في الظهور تدريجيًا، مثل تشكل الشعر أو الأظافر أو الأذن أو غيرها من السمات المميزة (أبو الحسن علي بن مُحَمَّد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، 1999، صفحة 385).

الجنين هو الذي يكون في المرحلة التي تلي مرحلة المضغة، حيث تبدأ مظاهر الإنسان بالظهور عليه. أما قبل هذه المرحلة، فلا يُعد جنينًا (أبو مُحَمَّد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن مُحَمَّد بن قدامة، 1968، صفحة 406)

2-تعريف الجنين في الإصطلاح العلمي:

يعرف الجنين في بداية تكوينه على أنه البويضة المخصبة التي تبدأ في الانقسام والنمو تدريجيًا حتى نهاية الأسبوع الثامن من الحمل، ووفقا لرأي بعض الأطباء، يُطلق مصطلح "الجنين" عندما تتشكل أعضاؤه وتظهر عليه علامات الخلق الإنساني، وهي مرحلة تحدث عادةً بين الشهر الثالث من الحمل وتستمر حتى لحظة الولادة في المقابل، يرى فريق آخر من الأطباء أن المصطلح يُستخدم فقط عند اكتمال بنيته الجسدية بما يؤهله للحياة خارج رحم الأم إذا وُلد حيًا، وهي مرحلة تعتبر عادةً من بداية الشهر السابع وحتى الولادة (أحمد محمد كنعان، 2010، صفحة 268).

الفرع الثاني: التعريف الشامل لمصطلح اختيار جنس الجنين

قبل أن نعطي التعريف الشامل لمصطلح اختيار جنس الجنين سنعرج قبل ذلك على تعريف الجنس لنصل للمقصود باختيار جنس الجنين، وهذا ماسنراه من خلال مايلي:

الجنس يشير إلى مجموعة تتألف من عنصرين أو أكثر تتشابه في تشاركها اسمًا واحدًا يوحدها، ويمتاز هذا الاسم بارتباطه بمعنى مشترك يربط بين العناصر المتنوعة (محمد الخطيب الشربيني، دون سنة، صفحة 23).

مصطلح اختيار جنس الجنين يشير إلى الأفعال والإجراءات التي يقوم بها الإنسان بهدف تحديد ما إذا كان الجنين سيكون ذكراً أو أنثى (خالد بن عبدالله المصلح، صفحة 6)

من خلال هذا التعريف، يتضح أن هذه الفكرة ليست مقصورة فقط على الوسائل الطبية الحديثة، حيث كانت هناك أيضاً وسائل قديمة تُستخدم في الطب التقليدي على سبيل المثال، تمكنت مدارس الطب الهندية من تطوير طرق تؤثر على جنس الجنين من خلال استخدام أطعمة معينة وعقاقير مخصصة لهذا الغرض.

كما يمكن تعريف اختيار جنس الجنين بمعالجة السائل المنوي باستخدام تقنيات طبية حديثة تهدف إلى إنجاب طفل من جنس محدد، سواء كان ذكراً أو أنثى (خالد علي القروطي، 2019، الصفحات 191-192)

يتضح من هذا التعريف أن اختيار جنس الجنين لم يعد محصورًا في الطرق التقليدية التي عرفها الطب القديم، بل شهد تطورًا كبيرًا ليصبح قائمًا على أسس علمية دقيقة، فقد اكتشف العلماء أن كل خلية في جسم الجنين، سواء كان ذكراً أم أنثى، تحتوي على 46 كروموسومًا موزعة على 23 زوجًا، نصف هذه الكروموسومات يورثه الأب لأولاده، والنصف الآخر يأتي من الأم، ومن بين هذه الأزواج يوجد زوج واحد فقط هو المسؤول عن تحديد جنس الجنين xx في حالة الأنثى وxy في حالة الذكر.

وقد أظهرت الدراسات العلمية القدرة على التفريق بين هذه الكروموسومات بناءً على عدة معطيات، حيث تبين أن الكروموسوم x الذي يُعتبر مسؤولاً عن ولادة الإناث لا يتميز بأي بريق خاص، في حين أن الكروموسوم y يمتاز بلمعانه وبريقه ويُعرف بسرعة أكبر وقوة أعلى مقارنة بالحيوان المنوي الحامل للكروموسوم الأنثوي (محمد علي البار، 1984، الصفحات 135-137)

إذا استطاع الطبيب تحديد الخلية التي تحتوي على الصبغي Y، فيمكنه دمجها مع خلية أنثوية لأنها تحتوي فقط على الصبغي X، مما يتيح له اختيار جنس الجنين ليكون ذكراً، أما إذا حصل على خلية تحتوي على الصبغي X،

فبإمكانه تحديد جنس الجنين ليكون أنثى عن طريق دمجها مع خلية أخرى تحمل الصبغي ذاته (خالد علي القروطي، المرجع السابق، صفحة 193).

لم يعرف للمشرع الجزائري مصطلح اختيار جنس الجنين تاركا ذلك للفقه والطب.

المطلب الثاني: دوافع اللجوء لاختيار جنس الجنين

هناك مجموعة من الأسباب التي تدفع الوالدين لاختيار جنس الجنين، وهذه الأسباب قد تكون خارج نطاق سيطرتهما كالأسباب الوراثية المتعلقة ببعض الأمراض التي تنتقل من الوالدين إلى جنس معين من الأجنة دون غيره، أو قد تكون أسباب شخصية تتعلق بالرغبة بجنس معين دون الآخر أو بسبب الميراث، أو لأسباب سياسية، أو اجتماعية....وهذا ما سنتطرق إليه من خلال الأسباب الطبية في (الفرع الأول) الأسباب الأخرى في (الفرع الثاني)

الفرع الأول: الأسباب الطبية

عدم تمكن الوالدين من الإنجاب بالطرق الطبيعية يضطرهما للجوء لعملية التلقيح الإصطناعي سواء الداخلي أم الخارجي، وهنا يمكنهما اللجوء لاختيار جنس الجنين.

قد يضطر الوالدان إلى اختيار جنس الجنين لأسباب خارجة عن إرادتهما، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بأمراض مرتبطة بجنس معين، تعتمد هذه الأسباب غالبًا على تجنب الإصابة ببعض الأمراض الوراثية التي تنتقل عبر الكروموسومات الجنسية، والتي تُعرف باسم الأمراض المرتبطة بالجنس (أحمد عيد الحسيني الشواف، 2021، الصفحات 238-239)، يمكن أن تكون هذه الأمراض شديدة التأثير، وقد تؤدي في بعض الحالات إلى وفاة الجنين.

تظهر هذه الأمراض غالبًا بشكل أكثر شيوعًا عند أحد الجنسين مقارنة بالآخر، حيث تؤثر بشكل أكبر على الذكور مقارنة الإناث، وذلك لأنهم يمتلكون صبغيًا جنسيًا واحدًا من النوع (X) فإذا افترضنا بأن الأم حاملة للمرض والأب سليم، فإن الاحتمالية تكون في أن يُصاب نصف الأبناء الذكور بالمرض، فيما يمكن أن تحمل نصف الإناث المرض دون ظهور أعراضه على الإطلاق.

أما إذا كان الأب مصابًا بمرض وراثي والأم سليمة، فلن تنتقل الإصابة إلى الأبناء الذكور، لأن الصبغي الذي يمنحه لهم هو الصبغي (y)وليس(x) (فادية محمد توفيق أبو عيشة، 2012، صفحة 85).

ومن الأمراض الجنسية التي يمكن تلافيها في اختيار جنس الجنين ما يلي:

-مرض الناعور أو الهيموفيليا

هو مرض يؤثر على مكونات الدم ويُفقده قدرته على التخثر، مما يؤدي إلى حدوث نزيف تلقائي قد يكون شديد الخطورة أو قاتلاً عند التعرض لأي جروح، حتى وإن كانت بسيطة.

يظهر هذا الاضطراب بشكل أساسي لدى الذكور بسبب ارتباطه بالعوامل الجينية المتعلقة بالجنس، أما حالات الإصابة بين الإناث فهي نادرة جدًا، بناءً على ذلك يُعد اختيار جنس الجنين ليكون أنثى وسيلة فعالة في تقليل احتمالية ولادة طفل مصاب بهذا المرض، الأمر الذي يسهم في تجنب الأضرار الصحية، النفسية، والمالية التي يمكن أن تُثقل الطفل المصاب وعائلته.

– مرض ليش نيهان

والذي يعرف علميا بفرط حمض البول الوراثي يُعتبر حالة طبية نادرة تتسبب في ارتفاع مستويات حمض البوليك بشكل غير طبيعي في الجسم، هذا الارتفاع يؤدي إلى تراكم الحمض في الدم والبول، مما قد يتسبب في حدوث فشل كلوي، إلى جانب ذلك يمكن أن يؤثر هذا المرض سلبًا على الجهاز العصبي، مما يؤدي إلى ظهور حركات لا إرادية قد تتفاقم وتصل إلى الشلل، و من بين الأعراض البارزة لهذا المرض هو التأخر العقلي لدى الأطفال، يرافقه نوبات من السلوك الهستيري، حيث قد يقوم الطفل بإيذاء نفسه، كضرب رأسه بالحائط أو عض يديه.

من الجدير بالذكر أن الإناث يعتبرن أقل عرضة للإصابة بهذا المرض مقارنة بالذكور. لهذا السبب، قد يكون اختيار الأنثى في بعض الحالات أكثر أمانًا لتفادي تأثيرات المرض المحتملة التي قد تمتد لتؤثر سلبًا على الأسرة (سامرة محمد حامد العمري، 1999، الصفحات 78-79)

–مرض حثل دوشين أو الحثل العضلي:

هو مرض يسبب خللاً جينيًا يؤدي تدريجيًا إلى ضعف العضلات نتيجة لنقص في المعلومات الجينية، مما يمنع الجسم من إنتاج البروتينات الضرورية للحفاظ على عضلات سليمة، يصيب هذا المرض الذكور بنسبة أكبر مقارنة بالإناث، ومع ذلك فإن الإناث غالبًا لا تظهر عليهن أي أعراض.

علاوة على ذلك، يعاني بعض المصابين من صعوبات في التعلم، بينما قد يواجه آخرون تأخراً ذهنياً (المرجع نفسه، صفحة 86)

هناك أسباب طبية أخرى تدفع بعض الأزواج إلى اختيار جنس الجنين، من بينها عدم القدرة على الإنجاب بوسائل طبيعية، مما يجعلهم يلجؤون إلى التقنيات الحديثة مثل التلقيح الاصطناعي الداخلي أو الخارجي باستخدام أطفال الأنابيب، هذه الأساليب تتيح إمكانية اختيار جنس الجنين من خلال تحديد الحيوانات المنوية المسؤولة عن ذلك (محمد نجيب سعيدي، 2023، صفحة 1957)

بناءً على ما سبق، وفي سياق تفادي ولادة أطفال يعانون من أمراض وراثية مرتبطة بجنسهم، يمكن اللجوء إلى اختيار جنس الجنين في الحالات التي يكون فيها أحد الوالدين أو كلاهما مصابًا بأمراض معروفة. ومع ذلك، ينبغي وضع ضوابط صارمة لمنع أي استغلال أو تلاعب بجنس الأجنة، مع التأكيد على الحفاظ على القيم الإنسانية وصون النفس البشرية.

الفرع الثاني: الأسباب غير الطبية

اختيار جنس الجنين يعود إلى مجموعة متنوعة من الرغبات والدوافع التي تدفع الأزواج إلى اتخاذ هذه الخطوة والقيام بها منها ماهي شخصية واجتماعية، ومنها ماهي سياسية...

–يعتبر إنجاب الذكور لدى العديد من الأسر مصدرًا للعزة والفخر داخل المجتمع، حيث يُنظر إليهم على أنهم الركيزة الأساسية لمواجهة التحديات التي قد تعترض الأسرة، فضلاً عن الدور المهم الذي يقومون به في تلبية احتياجاتها

وحماية مصالحها، إضافة إلى ذلك، يحمل الذكور اسم العائلة، الأمر الذي يعزز رغبة العديد من الأسر في إنجابهم، خاصة إذا كانت لديهم فرص محدودة للإنجاب.

هذه الرغبة تنبع أيضًا من حرص الأسر على تأمين التوازن داخلها، من خلال وجود كلا الجنسين، مما يساهم في تجنب أي تفكك قد يحدث نتيجة التركيز على جنس واحد دون الآخر على نحو متكرر، وغالبًا ما تكون الإناث.

علاوة على ذلك، قد تكون تفضيلات العائلات نابعة من ميول شخصية تجاه أحد الجنسين لتحقيق نوع من التنوع داخل الأسرة وضمان استقرار نفسي واجتماعي.

-من أبرز الأسباب التي تجعل بعض الدول تفضل الذكور على الإناث هو دورهم المحوري في المجال العسكري، حيث يُنظر إلى الذكر على أنه عنصر أساسي لتعزيز القوة العسكرية، حيث تعتمد الدول بشكل كبير على الذكور لأداء أغلب المهام المرتبطة بالعمليات العسكرية، هذا الاعتماد يجعل وجود عدد كبير منهم ضرورة ملحة لتكوين الجيوش والاستعداد لتعويض أي خسائر بشرية قد تنجم عن النزاعات أو الحروب (خالد علي القروطي، المرجع السابق، صفحة 197)

المبحث الثاني: ضوابط وأحكام اختيار جنس الجنين في التلقيح الاصطناعي الداخلي

تُعتبر عملية اختيار جنس الجنين ممكنة إما من خلال الطريقة الطبيعية عبر الجماع، أو باستخدام التقنيات الطبية الحديثة بواسطة التلقيح الاصطناعي بنوعيه الداخلي والخارجي، ففي التلقيح الاصطناعي الداخلي، يكون الإجراء قريبًا جدًا من الطريقة الطبيعية للإنجاب، أما في التلقيح الاصطناعي الخارجي، فيُعتمد على أخذ عينة من الحيوان المنوي للرجل مع بويضة الأنثى لتلقيحهما خارج الجسم، ليُعاد بعدها زرع البويضة المخصبة داخل الرحم، هذه العملية تخضع لشروط معينة لضمان الامتثال للأطر القانونية والشرعية وعدم تجاوز المعايير المألوفة، وبخصوص الحكم الشرعي، فإنه يختلف تبعًا لاجتهادات الفقهاء ورؤاهم، ولكل اتجاه منهم أدلته الخاصة.

وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث من خلال مفهوم التلقيح الاصطناعي الداخلي في (المطلب الأول) وحكم اختيار جنس الجنين عن طريق التلقيح الاصطناعي الداخلي في (المطلب الثاني)

المطلب الأول: مفهوم التلقيح الاصطناعي الداخلي

لطالما كانت الطرق الطبيعية هي السبيل الوحيد لتحديد جنس الجنين على مدار فترات طويلة من الزمن، إلى أن أحدث ظهور تقنيات التلقيح الاصطناعي بشكل عام، التلقيح الاصطناعي الداخلي بشكل خاص، نقلة نوعية في عالم الاكتشافات الطبية،حيث أصبحت هذه التقنية الحديثة طوق نجاة للأزواج الذين يعانون من مشكلات العقم وفقدوا الأمل في تحقيق حلم الإنجاب، و مع تقدم الوقت غدت المختبرات والتدخلات الطبية عنصرًا أساسيًا في حياة الكثير من الأسر، ليس فقط لمعالجة مشكلات العقم، ولكن أيضًا لاختيار جنس الجنين.

وقبل أن نتطرق لكيفية إختيار جنس الجنين عن طريق التلقيح الاصطناعي الداخلي والشروط اللازمة لذلك، وجب التطرق للمقصود بالتلقيح الاصطناعي الداخلي في تعريفه (الفرع الأول) وشروط إجرائه في (الفرع الثاني)

الفرع الأول: تعريف التلقيح الاصطناعي الداخلي

قبل أن نعرف التلقيح الإصطناعي الداخلي وجب التطرق لتعريف التلقيح لغة واصطلاحا ثم نعرج على تعريف الصناعي لغة واصطلاحا كذلك، لنتوصل للتعريف الشامل للمصطلح ككل، وهذا ما سنراه في هذا الفرع.

أولا: تعريف مصطلح التلقيح: سنتطرق لتعريفه لغة واصطلاحا

1- **تعريف التلقيح لغة:**

هومصدر لفعل "لقّح"، والذي يعني أن يقوم الذكر بتلقيح الأنثى، وذلك قياسًا على عملية إحبال الناقة، جمعه يكون "لقاح" و"لقح" (إبن فارس، 1979، الصفحات 261-262)

2- تعريف التلقيح اصطلاحا:

هو اتحاد الحيوان المنوي للرجل بالبويضة لدى المرأة، مما يؤدي إلى عملية التلقيح.

ثانيا: تعريف مصطلح "الإصطناعي "

1-تعريف الاصطناعي لغة لغة:

هو الشخص الذي قام بفعل الصنع، أي أنه قام بإنتاج شيء ما، وبالتالي يُوصف بأنه مصنوع. يُقال إن الحرفي قد اصطنع خاتمًا أو عقدًا، أي أنه طلب أن يُصنع له واحد منهما.

2-تعريف الاصطناعي اصطلاحا:

الشيء الاصطناعي يقابله الشيء الطبيعي، والذي يشير في سياق معين إلى العلاقة الطبيعية الحميمية بين الرجل والمرأة (إسماعيل علي مرحبا، 1429هـ، صفحة 390)

ثالثا- تعريف مصطلح التلقيح الاصطناعي الداخلي:

هناك عدة تعريفات لهذا المصطلح سنذكر أهمها:

-يُعتبر هذا الإجراء الطبي عملية دقيقة تتمثل في تلقيح الحيوان المنوي للزوج بالبويضة داخل رحم الزوجة، ويكون ذلك حصراً أثناء وجود العلاقة الزوجية وأثناء حياة الزوج (حسيني هيكل، 2007، الصفحات 118-119).

وقد أوضح الدكتور حسيني هيكل بشكل قاطع أن التلقيح الاصطناعي الداخلي يُشترط أن يحدث خلال حياة الزوج فقط، ولا يجوز تنفيذه في حالات الوفاة الدماغية أو بعد وفاة الزوج باستخدام بنوك المني، كما أكد أن هذا الإجراء مرتبط بقيام العلاقة الزوجية، مما يعني أنه لا يمكن اللجوء إليه في حالة الطلاق.

- عرّف الدكتور محمود أحمد طه التلقيح الاصطناعي الداخلي على أنه إجراء يتم فيه إدخال السائل المنوي الخاص بالزوج إلى مهبل الزوجة بهدف تلقيح البويضة الموجودة في رحمها، وذلك لتحقيق الإنجاب لأسباب طبية بحتة (محمود أحمد طه، دون سنة)

-يمكن تعريفه بأنه وسيلة للإنجاب يتم فيها إدخال نطف الزوج إلى رحم الزوجة دون الحاجة لحدوث علاقة جنسية بينهما، يتم ذلك من خلال استخدام أداة طبية (المحقن) بدلًا من الطريقة الطبيعية، حيث يتم نقل الحيوانات المنوية إلى داخل الرحم لتلتقي بالبويضة وتحدث عملية التلقيح.

يتماثل هذا الإجراء مع ما يحدث في التلقيح الطبيعي، باستثناء استبدال إيلاج العضو الذكري باستخدام المحقن لحقن السائل المنوي داخل المهبل. أما بقية مراحل تكوين البويضة الملقحة، فتجري بنفس الطريقة التي تحدث في التلقيح الطبيعي دون أي اختلاف جوهري.

أما برجوعنا للمشرع الجزائري فهو لم يتطرق لتعريف مصطلح التلقيح الاصطناعي الداخلي تاركا ذلك للفقه والطب، لكنه تطرق لشروط التلقيح الاصطناعي في المادة 45 مكرر من قانون الأسرة ((القانون رقم 84-11 المتضمن قانون الأسرة الجزائري المعدل والمتمم بالأمر رقم 05-02، ج.ر عدد 15، الصادرة سنة، 1984)

الفرع الثاني: شروط إجراء التلقيح الإصطناعي الداخلي

نظرا للمخاطر التي يمكن أن تترتب عن الاستخدام العشوائي للتلقيح الاصطناعي الداخلي وجب احاطته بمجموعة من الشروط والضوابط والتي تتمثل فيما يلي:

-يفضل تجنب اللجوء إلى التلقيح الاصطناعي إلا في حالات الضرورة القصوى التي تجعل الإنجاب بالطرق الطبيعية مستحيلاً، وذلك بناءً على شهادة الأطباء المختصين.

يأتي هذا التوجه تماشياً مع تعاليم الشريعة الإسلامية التي تدعو المرأة إلى الحفاظ على عفتها.

-أن يتم التلقيح الاصطناعي باستخدام مني الزوج وبويضة الزوجة، وفي إطار العلاقة الشرعية بينهما، أما تلقيح بويضة المرأة بمني رجل غير زوجها، كما يحدث في بعض الدول الغربية التي تسمح بهذا النوع من الإنجاب، فهو أمر محرم في ديننا الإسلامي، لأنه يعتبر زنا حتى وإن لم تحدث علاقة جسدية مباشرة، أي حتى ولو لم يحدث ايلاج الذكر في مهبل الأنثى، فمجرد إدخال مني رجل أجنبي يؤدي إلى الوقوع في المحرمات ويترتب عليه اختلاط الأنساب، مما يسبب تشتت الأسر وتفككها (يوسف مسعودي، 2016، صفحة 112)

يؤكد الشيخ حماني رحمه الله أنه لا يجوز للمرأة التي تخشى الله أن تخضع لعملية التلقيح الاصطناعي إذا كانت تعلم أن السائل المنوي المستخدم يعود لرجل غير زوجها، لأن ذلك يُعد خطيئة عظيمة وينتج عنه نسب طفل إلى غير أبيه الحقيقي، وبالمثل لا يجوز للزوج أن يقبل هذا الطفل وينسبه إلى اسمه (أحمد حماني، 2012، صفحة 371).

-عملية التلقيح الاصطناعي الداخلي يجب أن تتم فقط في إطار العلاقة الزوجية الشرعية بين الزوجين وفي أثناء حياتهما وبالتالي، لا يُسمح بإجراء هذه العملية في حالات الطلاق أو بعد وفاة الزوج باستخدام الحيوانات المنوية المجمدة في بنوك السائل المنوي أو بأي وسيلة مشابهة (خديجة بوكريس، 2017، الصفحات 239-240)

-أن يتم إجراء التلقيح الاصطناعي الداخلي بواسطة طبيبة مسلمة ذات كفاءة وأمانة، وفي حال تعذّر وجودها فيمكن إجراؤه من طبيبة غير مسلمة شرط أن تكون موثوقة، وإذا لم تكن طبيبة متاحة، يلجأ إلى طبيب مسلم موثوق، وإن لم يتوفر فطبيب غير مسلم موثوق.

وقد ورد في فتاوى الشيخ حماني أنه إذا قام الزوج نفسه بعملية التلقيح الاصطناعي، فإن ذلك جائز شرعاً،أما إذا تولى العملية طبيب أجنبي عن الزوجة، فإن هذا يُعد محرماً لكونه يستلزم كشف عورة المرأة أمام شخص غير محرم،ومع

ذلك، يمكن اعتبار هذا التصرف من باب الضرورة، مثل حالات العلاج أو الولادة، حيث يصبح مُباحاً بشرط أن تكون هناك ضرورة تقتضي ذلك (أحمد حماني، المرجع السابق، صفحة نفسها).

كما أن المراكز التي تُجرى فيها عمليات التلقيح يجب أن تكون مجهزة بأحدث التقنيات والأجهزة المتطورة، وأن يكون الأطباء والممرضين وغيرهم العاملين بها معروفَين بالنزاهة والانضباط وحسن التعامل مع الحالات، ويجب أن يتم العمل فيها بأعلى مستويات الدقة لتجنب حدوث أي أخطاء، حتى وإن كانت بسيطة(ساعد تبينات، 01 أكتوبر 2023، صفحة 13).

إلى جانب تلك الشروط، توجد بعض التشريعات التي تفرض الحصول على ترخيص إداري مسبق للتأكد من استيفاء الشروط المطلوبة، مع اشتراط أن يتم إجراء التلقيح داخل المؤسسات الصحية العامة. كما أن هناك تشريعات أخرى تضع معايير خاصة في المؤسسات الصحية المتخصصة، وتشدد على وجود إشراف من لجنة طبية تقوم بإجراء مقابلة مع الزوجين أو الشريكين لفحص دوافعهم (خالد علي القروطي، المرجع السابق، صفحة 239)

وقد نصت المادة 45 مكرر من قانون الأسرة الجزائري على الشروط اللازمة لإجراء عملية التلقيح الاصطناعي، والتي تشمل أن يكون الزوج والزوجة مرتبطين بعقد زواج قائم، وأن يتم الإجراء خلال فترة حياتهما وبرضاهما الكامل. كما تشترط أن يُستخدم فقط مني الزوج وبويضة الزوجة، مع حظر اللجوء إلى الأم البديلة (المادة 45 من القانون رقم 84-11 ، المرجع السابق).

كما حددت المادة 371 من قانون الصحة الشروط المتعلقة بالتلقيح الاصطناعي، حيث تُشترط أن يكون الزوجان مرتبطين بعقد زواج قانوني وموجودين على قيد الحياة عند تقديم طلب كتابي لإجراء التلقيح، كما تشترط كذلك أن يكون الزوجان يعانيان من عقم مثبت طبياً، مع ضرورة استخدام بويضات الزوجة وحيوانات منوية من الزوج فقط، دون تدخل من أطراف أخرى (المادة 371 من القانون رقم 18-11 يتعلق بالصحة، المعدل والمتمم ، الجريدة الرسمية عدد 46، الصادرة في 2018)

هذه الشروط والضوابط التي حددت عند القيام بعملية التلقيح الاصطناعي تهدف إلى حماية الأسر ومنع اختلاط الأنساب وما ينجر عنه من مشاكل نفسية وصحية واجتماعية وغيرها...

المطلب الثاني: حكم اختيار جنس الجنين عن طريق التلقيح الاصطناعي الداخلي

يلجأ الأطباء إلى استخدام أحدث التقنيات العلمية التي توصل إليها العلم، ومن أبرزها التلقيح الاصطناعي الداخلي، بهدف تحديد جنس الجنين لأسباب متنوعة، منها الوقاية من انتقال أمراض وراثية مرتبطة بجنس معين دون الآخر قد ينقلها الأب أو الأم، أو لأسباب أخرى مختلف، هذه الممارسات أثارت نقاشاً واسعاً بين العلماء والفقهاء، حيث انقسمت آراؤهم بين من يجيز هذا الإجراء ومن يحرّمه، مستندين في ذلك إلى حجج وأدلة مختلفة،وفي الوقت نفسه، برز التساؤل حول موقف المشرّع الجزائري من هذه النازلة وما إذا كان القانون يشمل تنظيماً واضحاً لها.

وهذا ما سنراه في **الحكم الشرعي لاختيار جنس الجنين عن طريق التلقيح الاصطناعي الداخلي في (الفرع الأول) والحكم القانوني لاختيار جنس الجنين عن طريق التلقيح الاصطناعي الداخلي في (الفرع الثاني).**

الفرع الأول: الحكم الشرعي لاختيار جنس الجنين عن طريق التلقيح الاصطناعي الداخلي

لقد تباينت آراء الفقهاء حول اختيار جنس الجنين عن طريق التلقيح الاصطناعي الداخلي بين المجيزين له وبين المانعين وهذا ما سنراه في هذا الفرع فيما يلي:

أولا: جواز اختيار جنس الجنين بالتلقيح الاصطناعي الداخلي

قال به عدد قليل من الفقهاء المعاصرين، حيث أباحوه شريطة الالتزام بالضوابط الشرعية، ويستند هؤلاء إلى القاعدة التي تقول إن الأصل في الأشياء الإباحة لا التحريم، إلا إذا وُجد دليل يثبت العكس، ومن بين هؤلاء الفقهاء: الدكتور يوسف القرضاوي والشيخ مصطفى الزرقا والشيخ عبد الله البسام، الدكتور علي جمعة وغيرهم ويستدلون في ذلك بمجموعة من الأدلة سنذكر أهمها فيما يلي:

الدليل الأول:

بعض الأنبياء دعوا الله أن يرزقهم مولودًا بجنس معين دون الآخر، واستجاب الله لدعائهم، على سبيل المثال، سيدنا إبراهيم عليه السلام دعا الله أن يرزقه ولدًا ذكراً، فرزقه الله سبحانه وتعالى سيدنا إسماعيل، كما أن نبي الله زكريا عليه السلام طلب من الله أن يمنحه ولداً يرثه ويرث من آل يعقوب، فاستجاب الله له ورزقه يحيى عليه السلام نبيًا، فلو كان اختيار جنس المولود أمرًا محرماً، لكان ذلك التحريم شاملاً حتى بالنسبة للأنبياء.

الدليل الثاني:

الذرية هي زينة الحياة الدنيا وأحد النعم العظيمة التي يُنعم بها الله عز وجل على عباده، ولا تكتمل هذه النعمة إلا بتمام صحة الأبناء وسلامتهم لذلك، إذا كان هناك خطر يُهدد حياة جنس معين مقارنة بالآخر، يُعد اختيار الجنس الأكثر سلامة أمرًا مقبولاً، حتى وإن تم ذلك من خلال التلقيح الاصطناعي الداخلي، هذا الاختيار جائز لأنه يعكس رغبة الله في أن تُظهر نعمه بشكل واضح على عباده (خالد علي القروطي، المرجع السابق، صفحة 221)

الدليل الثالث:

قياس محاولة الإنجاب بشتى الطرق ومنها باستخدام الطرق المخبرية، مثل التلقيح الاصطناعي الداخلي في حالات العقم، يتفق مع اختيار جنس الجنين لأسباب معينة قد تكون مرضية أو وراثية أو غير ذلك وبذلك يُعتبر هذا الخيار جائزًا (المرجع نفسه، الصفحات 224-225)

أي إذا كان اللجوء إلى التلقيح الاصطناعي الداخلي جائز لمن يعانون من العقم، فكذلك اختيار جنس الجنين لأسباب طبية وضرورية كمرض وراثي قد يصيب جنسا دون الآخر هو بدوره جائز

أولا: عدم جواز اختيار جنس الجنين بالتلقيح الاصطناعي الداخلي

حسب رأي هؤلاء الفقهاء، فإن عملية اختيار جنس الجنين باستخدام التلقيح الاصطناعي الداخلي غير جائزة، ومن أبرز القائلين بذلك الدكتور عبد الناصر أبو البصل، الشيخ فيصل مولوي، والدكتور عبد الرحمان عبد الخالق، إلى جانب علماء آخرين، وقد قدموا في هذا السياق عدة أدلة تُعتبر من أهم الأسس التي يستندون إليها نذكر أهمها:

الدليل الأول:

إن العمل على اختيار جنس الجنين من خلال التلقيح الاصطناعي الداخلي يُنظر إليه على أنه تدخل في خلق الله وتغيير في مشيئته، فهو سبحانه الأكثر علماً بما يوجد في الأرحام وما تلد الأنثى، و من هذا المنطلق، يرى البعض أن تحديد جنس الجنين يمثل تعدياً على إرادة الله ومحاولة للعبث بنظام الكون الذي يسير وفق حكمة دقيقة ومنتظمة.

تمت مناقشة هذا الدليل بأن اختيار جنس الجنين عبر الطرق العلمية والمخبرية لا يُعد تدخلاً في إرادة الله، لأن المحظور في هذا الشأن هو تدخل الكهنة أو المشعوذين بتكهنات غير مبنية على علم أو تجربة وبالاستعانة بوسائل محرّمة مثل الشياطين، وبناءا على ذلك، يعتبر بعض الفقهاء أن اختيار جنس الجنين بالطرق العلمية جائز إذا توفرت له أسباب معتبرة ومشروعة

كذلك اختيار جنس الجنين لا يعدو كونه أخذا بالأسباب فقد يتحقق المراد وتتم ولادة الجنس المختار وقد لا يتحقق المراد حتى ولو كانت كل الظروف متاحة ليحصل الحمل بالجنس المطلوب، ففي كل الحالات فإن الله هو المسير ولا يحدث شيء ألا وهو عالم به وتحت إرادته، فإذا تم تحديد جنس الجنين على أنه ذكر ورزق بذكر فالله هو الذي وهبه إياه فلو لم يرد أن يهبه إياه لما نجحت عملية التلقيح الاصطناعي والعكس صحيح، فالطب هنا لم يتدخل في مشيئة الله بل كان مجرد وسيلة في تنفيذها (المرجع نفسه، الصفحات 206-208)

الدليل الثاني:

إن اختيار جنس الجنين يُعتبر من أشكال التغيير في خلق الله الذي حّرمه وأدان فعله، حيث يُنظر إليه كواحد من أفعال الشيطان، فإذا كان تغيير خلق الله محرما ومحظورا، فإن التلاعب بجنس الجنين يُعد أشد حرمة وأكثر مخالفة للشريعة.

أجيب على هذا الدليل أنّ اختيار جنس الجنين لا يُعد تغييرًا لخلق الله المحرم والذي يعتبر عمل من أعمال الشيطان، وذلك لأنه يحدث قبل تكوين الجنين أساسًا، فلا يقع في إطار التعديل على مكونات الخلق الموجودة بالفعل، إذ لا يتم أي تغيير في تركيبة الحيوانات المنوية أو البويضة نفسها، إنما يُجرى الانتقاء فقط لتحديد نوع الحيوان المنوي الذي سيخصب البويضة، وهذا لا يمكن اعتباره تغييرا في خلق الله (عبلة سالم علي الفارسي، 2003، الصفحات 1701-1702).

الدليل الثالث:

– اللجوء إلى التلقيح الاصطناعي بهدف اختيار جنس محدد دون الآخر يمكن أن يترتب عليه العديد من السلبيات، مثل اختلال التوازن بين الذكور والإناث نتيجة تفضيل جنس على حساب الآخر، إظافة لذلك، قد تؤدي الإجراءات المتبعة في عملية التلقيح الاصطناعي إلى مخاطر أخرى، مثل احتمالية اختلاط الأنساب في حال زرع حيوان منوي من شخص غريب عن الزوجة بالخطأ، كما ينجم عنه كشف العورات وانتهاك الخصوصية (خديجة بوكريس ، المرجع السابق، الصفحات 251-252)

تمت الإجابة عن هذا الدليل بأن فكرة أن اختيار جنس المولود لا يؤدي إلى مفسدة، بل قد يساعد في تجنبها، خاصة إذا كان لأسباب صحية تتعلق بأمراض وراثية قد تُنقل للأبناء وقد تؤثر بشكل خاص على جنس معين دون الآخر، وبالتالي فإن تحريم اختيار جنس معين قد يتسبب في حرمان الزوجين من الإنجاب تماماً، أما بخصوص قضية

اختلاط الأنساب، فإن ذلك في حالة التلقيح الصناعي الداخلي نادراً ما يحدث، لأن البويضة تظل داخل الرحم، وبالنسبة لمسألة كشف العورات، فإنها تكون مبررة للضرورة التي تستلزم ذلك، ولا حرج فيها شرعاً طالما أن الحاجة قد اقتضت ذلك (خالد علي القروطي، المرجع السابق، صفحة 216)

يترجح لدي والله أعلم جواز اختيار جنس الجنين بالتلقيح الاصطناعي الداخلي إذا توفرت أسبابه وشروطه وإذا تم بالضوابط الشرعية والقانونية التي تم ذكرها سابقا لأنه أصبح من النوازل المنقذة للكثير من الأسر المهددة بخطر العقم ولأن منافعه أكبر من أضراره، كما أن أدلة وحجج المجيزين له أقوى من أدلة المانعين له.

الفرع الثاني: الحكم القانوني لاختيار جنس الجنين عن طريق التلقيح الاصطناعي الداخلي

سنتطرق في هذا الفرع لموقف القانون الجزائري من مسألة اختيار جنس الجنين بالتلقيح الاصطناعي الداخلي من خلال ما جاء في قانون الأسرة الجزائري وقانون الصحة فيما يلي:

-تطرق المشرع الجزائري لعملية التلقيح الإصطناعي في المادة 45 من قانون الأسرة الجزائري، حيث اعتبر هذه العملية وسيلة من وسيلة للإنجاب، على أن تتم ضمن شروط وضوابط محددة تم تفصيلها في الفرع الثاني من هذا المبحث (القانون رقم 84-11، المتضمن قانون الأسرة، المرجع السابق.)

بناءً على هذه الشروط، نستطيع أن نستنتج أن المشرع الجزائري، من خلال هذه المادة، سمح للزوجين باللجوء إلى التلقيح الصناعي كوسيلة للإنجاب، كما يمكن استخدام هذه الطريقة لتحديد جنس الجنين إذا وُجدت الأسباب المبررة لذلك.

في هذا السياق، أبدى الأستاذ العربي بلحاج معارضته لفكرة تحديد جنس الجنين بواسطة التلقيح الصناعي أو استخدامه لتحسين الصفات الوراثية (العربي بلحاج، 2010، صفحة 413)

طالما لم يفصل المشرع الجزائري في نازلة اختيار جنس الجنين بالتلقيح الاصطناعي فيجب علينا الرجوع للمادة 222 من قانون الأسرة التي تحيلنا للشريعة الإسلامية في حالة عدم وجود نص، وإذا رجعنا لأحكام الشريعة الإسلامية نجد التباين الواضح بين الفقهاء والعلماء حول هذه المسألة كما وضحنا سابقا.

وعدم فصل المشرع الجزائري في هذه المسألة قد يعود إلى رغبته في ترك المجال مفتوحًا لحسم الخلاف الفقهي لقائم حولها.

أما بالنسبة لقانون الصحة الجديد نجد أنه تطرق لمسألة تحديد جنس الجنين وفصل فيها، وطالما أن الخاص يقيد العام، فإن قانون الصحة الجديد قد حسم الخلاف الذي كان قائما في مسألة اختيار جنس الجنين.

والمادة الوحيدة في هذا القانون التي تناولت مسألة تحديد جنس الجنين هي المادة 375 المذكورة سابقًا، والتي حظرت انتقاء الجنس أو اختيار جنس الجنين، وبهذا حسم المشرع الجزائري موقفه من قضية اختيار جنس الجنين، سواء كان ذلك من خلال التلقيح الاصطناعي داخل الجسم أو خارجه (مادة 375 من القانون رقم 18-11 المتعلق بالصحة)، كما فرض عقوبات جزائية على مخالفة هذه المادة، شاملةً الأطباء والزوجين على حد سواء (المادة 436 من القانون نفسه)

الخاتمة:

في ختام هذا البحث يتبين لنا بأن مسألة اختيار جنس الجنين عن طريق التلقيح الاصطناعي سواء الداخلي أو الخارجي لأسباب طبية أو شرعية، هي مسألة اختلف فيها الكثير من الهيئات الشرعية والعلمية والقانونية بين مجيز لها بوجود أسبابها، وعلى أن تتم بشروط وضوابط معينة، وبين مانع لها حتى ولو كانت لأسباب طبية أو لضرورة ملحة كالعقم، ومن بين المانعين لهذه النازلة المشرع الجزائري الذي حسم الخلاف الذي كان قائما حولها بمنعها، وإجازة التلقيح الاصطناعي سواء الداخلي أو الخارجي إذا توفرت أسبابه وأن يتم تحت ضوابط وشروط معينة.

وقد توصلت في الختام لبعض النتائج نذكر أهمها:

-أن ظاهرة اختيار جنس الجنين بالطرق الطبيعية ليست من الظواهر الحديثة بل هي قديمة وترتكز على عدة أسباب إقتصادية، شخصية، إجتماعية...

-الجديد في قضية اختيار جنس الجنين هو الوسائل الحديثة المستخدة في سبيل ذلك وهي التلقيح الاصطناعي الداخلي والخارجي.

-هناك مجموعة من الشروط والضوابط التي يجب أن تخضع لها عملية اختيار جنس الجنين بالتلقيح الاصطناعي الداخلي حتى لا تؤدي لمفاسد ومخاطر لا يحمد عقباها من اختلال التوازن الطبيعي بين الجنسين، واختلاط الأنساب، هتك العورات...، فيجب أن يقتصر اللجوء لهذه النازلة على الحاجة فقط دون سواها.

-تضاربت آراء الفقهاء في مسألة جواز أو تحريم اختيار جنس الجنين بالتلقيح الاصطناعي ولكل حججه وأدلته في ذلك، فلا يوجد رأي موحد بين هؤلاء لحسم المسألة.

-أن المشرع الجزائري قد خطى خطوة مهمة بنصه على التلقيح الاصطناعي كوسيلة للانجاب في قانون الأسرة الجزائري، ولم يكن رأيه واضح حول مسألة اختيار جنس الجنين لغاية صدور قانون الصحة المعدل أين حسم هذه المسألة بعدم جوازها.

التوصيات: أقترح في هذا الشأن مجموعة من التوصيات تتمثل فيما يلي:

- أن توحد آراء الفقهاء والعلماء في مسألة تحديد جنس الجنين بالتلقيح الاصطناعي سواء الداخلي أو الخارجي حتى لا يكون هناك تضارب في الآراء وحتى لا يتشتت الناس جراء ذلك.

-أقترح إضافة نصوص تشريعية وتنظيمية لتنظيم مسألة تحديد جنس الجنين عن طريق التلقيح الاصطناعي الداخلي وعدم منعها على إطلاقها، لأنها قد تكون لازمة في حالة ما إذا كان أحد الوالدين مريضا بمرض وراثي قد ينقله لجنس معين دون غيره من أولاده، وبالتالي حرمان الوالدين من الانجاب، هنا يمكن إجازة اختيار الجنس الذي لا ينقل له المرض الوراثي عن طريق التلقيح الاصطناعي الداخلي،

-أقترح إضافة نصوص تنظم بدقة عملية اختيار جنس الجنين بالتلقيح الاصطناعي الداخلي مع تحديد الوسائل المتخذة بدقة في هذا الشأن، والأسباب التي يتم قبولها للقيام بهذه العملية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: النصوص القانونية (التشريعية والتنظيمية):

القانون رقم 84-11 المتضمن قانون الأسرة الجزائري المعدل والمتمم بالأمر رقم 05-02، ج.ر عدد 15، الصادرة سنة. (09 01، 1984).

القانون رقم 18-11 يتعلق بالصحة، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية عدد 46. (يوليو، الصادرة في 2018).

ثانيا:المصادر الفقهية

إبن فارس. (1979). *معجم مقاييس اللغة، مادة لقح* (المجلد ج5). دار الفكر.

أبو الحسن علي بن مُحَّد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي. (1999). *لحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي* (الإصدار 1، المجلد ج 12). بيروت لبنان: دار الكتب العلمية.

أبو مُحَّد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن مُحَّد بن قدامة. (1968). *المغني* (المجلد 8). مكتبة القاهرة.

شمس الدين الشيخ مُحَّد عرفة الدسوقي. (بدون سنة). *حاشية الدسوقي على الشرح الكبير* (المجلد 4). حلب: دار احياء الكتب العربية.

علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي. (سنة 1986). *بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع* (الإصدار 2، المجلد 7). بيروت –لبنان: دار الكتب العلمية.

مُحَّد الخطيب الشربيني. (دون سنة). *مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج* (المجلد 2). بيروت: دار الفكر.

أبي الفضل جمال الدين ابن منظور. (1414ه). *لسان العرب مادة (جنن)* (الإصدار 3، المجلد 3). بيروت: دار صادر.

مُحَّد بن يعقوب الفيروز ابادي. (دون سنة). *القاموس المحيط* (المجلد 1). بيروت: مؤسسة الرسالة.

ثالثا: الكتب

أحمد حماني. (2012). *فتاوى الشيخ أحمد حماني* (الإصدار 1، المجلد 2). الجزائر: عالم المعرفة،.

أحمد مُحَّد كنعان. (2010). *الموسوعة الطبية الفقهية* (الإصدار 3). بيروت: دار النفائس.

مُحَّد علي البار. (1984). *خلق الانسان بين الطب والقران* (الإصدار 5). الدار السعودية للنشر والتوزيع.

إسماعيل علي مرحبا. (1429ه). *البنوك الطبية البشرية وأحكامها الفقهية* (الإصدار 1). دون دار نشر.

حسيني هيكل. (2007). *النظام القانوني للإنجاب الصناعي بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية (دراسة مقارنة)، الجنين وحرمة الجسد الإنساني التلقيح الصناعي الداخلي التلقيح الصناعي الخارجي، الحمل لحساب الغير، بنوك الأجنة.* مصر: دار الكتب القانونية.

العربي بلحاج. (2010). *الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري، أحكام الزواج* (الإصدار 6). ديوان المطبوعات الجامعية.

محمود أحمد طه. (دون سنة). *الإنجاب بين المشروعية والتجريم: رفض الإنجاب التلقيح الصناعي،الاستنساخ تعديل الصفقات الوراثية في الجنين،*. دار الفكر والقانون.

رابعا الرسائل الجامعية

سامرة مُحَمَّد حامد العمري .(1999) .الأحكام الشرعية الممتعلقة باختيار جنس الجننين والمولود .*رسالة ماجستير في الفقه وأصوله* .79-78 ,أربد الأردن، جامعة اليرموك.

فادية مُحَمَّد توفيق أبو عيشة. (2012). موقف الشريعة الإسلامية من تحديد جنس الجنين/ دراسة في مقاصد الشريعة الإسلامية في الحفاظ على الأسرة والصحة الإنجابية. *مذكرة ماجستير في في الفقه والتشريع بكلية الدراسات العليا*، 85. جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

خامسا:المقالات

أحمد عيد الحسيني الشواف .(2021) .اختيار جنس الجنين في ضوء الفقه الإسلامي، و المستجدات الطبية .*المجلة العربية للدراسات الاسلامية والشرعية 5 (15).*

خالد علي القروطي. (2019). اختيار جنس الجنين وموقف الشريعة الإسلامية منه. *مجلّة الذخيرة للبحوث و الدراسات الإسلامية، 3*(1).

خديجة بوكريس. (2017). الانجاب الصناعي بين الشريعة والقانون. *دفاتر مخبرحقوق الطفل، 8*(1).

ساعد تبينات. (01 أكتوبر 2023). الإنجاب الاصطناعي ضوابطه وآثاره في الفقه الإسلامي. *الملتقى الوطني الموسوم ب: الإنجاب الاصطناعي وإشكالاته* (صفحة 13). جيجل: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مُحَمَّد الصديق بن يحي.

عبلة سالم علي الفارسي. (2003). أحكام اختيار جنس الجنين دراسة فقهية مقارنة.، *مجلة كلية الشريعة والقانون بدهقلية، 2*(27).

مُحَمَّد نجيب سعيدي. (2023). مشروعية تحديد جنس الجنين في ضوء الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري. *المجلة الأكاديمية للبحوث السياسية والقانونية*.

يوسف مسعودي. (2016). التقليح الاصطناعي في قانون الأسرة الجزائري. *مجلة الدراسات والبحوث القانونية، 1*(1)، صفحة 112.

المواقع اللإلكترونية:

خالد بن عبدالله المصلح. (بلا تاريخ). رؤية شرعية في تحديد نوع الجنين. تاريخ الإطلاع 01 10، 2025، من www.almosleh.com